الوسم (دراسة مقارنة)

المدرس الدكتور
قاسم فليح حسن العكيلي
جامعة البصره - كلية الآداب

الخلاصه

حاولت في هذا البحث أن أتعرض إلى مفهوم لغوي شغل حيزا كبيرا من ألباب العلماء في الماضي والحاضر، وتباينت آراء الباحثين حوله، وهو مفهوم الوسم. فوجدت عدم توازن في وصف هذا المفهوم من قبل اللسانيين العرب. فعكفت على دراسة هذا المفهوم، وسبرت أغواره، فوجدت توافقا بين نحاة الغرب والشرق على ماهيته. ثم تعرضت إلى وجوه اعتراض نحاة اليوم من العرب أمثال الراجحي والسامرائي على هذا المفهوم، ووجدت فيهم نقصا معرفيا بشأنه. ففندت بعض آرائهم، وأيدت بعضها.

١. المقدمه

هذا البحث يتعرض لمفهوم "ألوسم"(1) الذي شغل علماء اللسانيات العامة كثيراً في القرن المنصرم.(2) فمنذ أن أوجده ونظّر له رائدا مدرسة براغ اللغوية رومان جاكوبسون ونيكولاي تروبتسكوي حين كانا منهمكين بالبحث عن أدوات لبيان إصواتياتهم الوظيفية في ثلاثينات القرن العشرين، طرق هذا المفهوم أبواب المعارف اللغوية كلها ولم يَعُد حكرا على ميدان لغوي دون غيره.(3) إلا أن التشعب في استعمالات هذا المفهوم فيما بعد وكثرة تطبيقاته اللغوية قاد إلى أن يتشابه البقر على بعض الذين حاولوا أن يتعرضوا له بالبحث و يخوضوا في تطبيقاته أمثال السامرائي(4) و الراجحي،(5) فالتبس عليهم المراد منه وخرجوا باستنتاجات لغوية غير دقيقه. و الأنكى من ذلك، كما سنرى ، هو خروجهم على أخلاقيات البحث العلمي وانتهاج الشخصنة والتسطيح سبيلاً لهم.

هذا البحث سيكون بحثا مقارنا يجمع ما بين آراء المدارس اللغوية الغربية والمدارس اللغوية العربية بخصوص الوسم. سنرى في الشق الأول من هذا البحث كيف فهم علماء اللسانيات الغربيون الوسم، ثم بعد ذلك أتعرض إلى الأمثلة

والتطبيقات التي ساقها النحاة العرب الأوائل لوصف هذا المفهوم. أما الشق الثاني من البحث فيختص بوجوه اعتراض النحاة العرب المعاصرين على الوسم، سنرى حينها أن اختلافهم وانقسامهم إلى معسكرين متناوئين ينم عن عدم معرفة بهذا المفهوم لا غير.

٢. الوسم في البحث اللساني الغربي

يعتبر مفهوم الوسم في الأدبيات الغربية من الانجازات الرائدة التي خرجت من رحم مدرســـــة براغ

اللغوية في ثلاثينات القرن العشرين. ومنذ ذلك الحين وحضور هذا المفهوم يتعاظم في حلقات الدرس اللغوي الحديث، فغصت بطون الكتب والدوريات اللغوية ببحوث اعتنت بتطبيقات هذا المفهوم على مختلف المستويات أللسانية سواء أكانت إصواتية أو صرفية أو نحوية أو دلالية.(6)

ولعل خير ما نفتتح به الشواهد الغربية على استعمالات الوسم هو ما جاء من لدن منظره تروبتسكوي. لقد أخذ الوصف الوظيفي للأصوات جل اهتمام تروبتسكوي في ثلاثينيات القرن الفائت، فقسم الأصوات إلى موسومة وغير موسومة، وآية الوسم هو حيازة الموسوم على علامة تميزه عن غيره. فذكر تروبتسكوي بهذا الصدد ما نصه:

Privative Oppositionen sind solche, bei denen das eine Oppositionsglied durch das Vorhandensein, das andere durch das Nichtvorhandensein eines Merkmals gekennzeichnet sind, z. B. stimmhaft – stimmlos, nasaliert – unnasaliert, gerundet – ungerundet usw. Das Oppositionsglied, das durch das Vorhandensein des Merkmals gekennzeichnet ist, heißt „merkmaltragend", das durch das Fehlen des Merkmals gekennzeichnete Oppositionsglied „merkmallos". Diese Art von Oppositionen ist für die Phonologie außerordentlich wichtig.

" إن التقابلات المانعة هي تلك الحالات التي يحتوي فيها أحد أطراف التقابل على علامة، في حين يخلو الآخر من هذه العلامة. مثال ذلك الصوت المهموس بخلاف الصوت المجهور، والأنفي بخلاف أللاأنفي. فالطرف المحلى بعلامة هو الموسوم، وذاك الذي يفتقر إلى هذه العلامة هو غير الموسوم. وهذه التقابلات غاية في الأهمية لعلم الصوت."(7)

وليس بعيدا عن براغ تلقف جاكوبسون هذا المفهوم وخرج به عن غرضه الإصواتي الذي وُجد من أجله، فبدأ استعماله دلالياً وخط لنا على إثرها "الوسم الدلالي". فلفظة osel (حمار) في اللغة الروسية، بحسب جاكوبسون، أعم من لفظة oslica (أنثى الحمار) لدلالة الأولى على الحمار ذكرا كان أو أنثى، ودلالة الثانية على أنثى الحمار حصرا(8). ثم اشتغل جاكوبسون ب "الوسم النحوي"، فوصف الماضي في الروسية بأنه موسوم لإشارته إلى زمن ثابت، في حين المضارع لا يكون موسوما لزمن معين:

"In Russian, the perfective aspect expresses "a limitation in the extent of the narrated event", and it is expressed by a more limited (i.e. a smaller) number of phonemes (e.g. perfective *zamoroz-it'*, imperfective *zamoraž-ivat'* 'freeze')."

"والفعل الماضي في اللغة الروسية يحجم مدى الحدث، ويعبر عنه بعدد قليل من الأصوات (مثال ذلك الفعل المضارع zamoroz-it' (يجمد) مقارنة بالفعل الماضي 'zamoraž-ivat (جمد))".(9)

وكذلك قوله في المفرد والجمع: "The signans of the plural tends to echo the meaning of a numeral increment by an increased length of the form". The more referents, the more phonemes (e.g. singular *book*, plural *books*, French singular *je finis* 'I finish', plural *nous*

finissons 'we finish')."

"إن أمارات الجمع تعبر عن زيادة عددية عن طريق زيادة طول شكل الكلمة. فكلما زاد عدد المشار إليهم، زاد عدد الأصوات (مثال ذلك مفرد كلمة book في الإنجليزية وجمعها books، ومفرد *je finis* في الفرنسية و صيغة جمعها *nous finissons*".(10) فيصير الموسوم في هذه الحال أكثر تعقيدا في تركيبته من غير الموسوم لتحليته بعلامة زائدة معنوية كانت أم حسية ، ومن هنا جاء وصف الموسومية ب "التعقيدية"(11) أيضا.

وقد فهم بعض اللغويين الغربيين الموسومية فهما إدراكياً معرفياً. فالجمع مثلاً أعقد من الناحية الإدراكية من المفرد، ربما لأسباب نفسولغوية نستطيع أن نتلمسها في ميل الطفل إلى استيعاب المفرد قبل الجمع عند اكتسابه لغة ما، أو ربما لندرة استعمال أو تردد الجمع في التواصل اللغوي بخلاف المفرد:(12)

"It is natural that...it should be the singular that is left unmarked...the conception of a single instance is simpler than one encompassing multiple instances."

"من الطبيعي أن يُترك المفرد من غير أداة وسم...ذلك أن إدراك مثال منفصل أبسط من الإحاطة بأمثلة مركبة."(13)

والماضي أعقد من المضارع ذلك لأن المتكلم أكثر قرباً من الناحية الزمنية من الحدث المضارع الذي يعاينه لحظة وقوعه منه إلى حدث ماض أو قادم، وعليه فلا يتطلب منا المضارع جهدا ذهنياً إضافياً، فهو إذاً غير موسوم. وهذا ما ذهب إليه لاكوف وآخرون:

"This extra morphology makes sense to us as speakers of English, because it seems intuitive to us that "now" is simpler than "then". It is, after all, what we are experiencing as we speak, not something that we have to strain to remember or imagine."

"هذه الزيادة الصرفية تعود بالفائدة لنا، نحن الناطقين بالإنجليزية، لأنه (بفضلها) يبدو لنا بديهيا أن "الآن" أبسط من "فيما بعد". وعليه فإن ما نعايشه لحظة كلامنا لا يوجب علينا أن نجهد أنفسنا في استذكاره أو تخيله."(14) فنستنتج مما ذكرنا من آراء الأعلام الغربيين أن الوسم قد يكون زيادة شكلية أو معنوية تطرأ على أداة ما، كما هو مبيّن في الجدول التالي:

موسوم/ غير موسوم	تمثيل	نوع الوسم
المهموس قبال المجهور	b/p ،d/t	صوتي
ألمؤنث قبال ألمذكر	Osil/oslica	دلالي
الماضي قبال المضارع	*/zamoroz-it'* *zamora-ivat'*	نحوي/شكلي
المفرد قبال الجمع	*nous finissons/je finis*	نحوي/شكلي
المفرد قبال الجمع	book/books	إدراكي

٣. الوسم في البحث اللساني العربي

أما الوسم الذي جاءت به مدرسة براغ وما تلاها من اجتهادات هو الذي قال به النحاة العرب من قبل. فلم تَخلُ مطولات الأوائل من النحاة العرب من شروحات بينت معنى الوسم وأفاضت في ذكر أمثلة له. فهذا سيبويه النحوي يذكر في كتابه ما نصه:"وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شئ، و الشئ يُذكّر، فالتذكير أول وهو أشد تمكناً، كما أن النكرة أشد تمكناً من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرةً ثم تُعرّف، فالتذكير قبل وهو اشد تمكناً، فالأول أشد تمكناً عندهم، فالنكرة تُعرّف بالألف واللام والإضافة وبأن يكون علماً، و الشئ يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة."(15)

ولا يختلف ابن السراج عن سيبويه في هذا المجال حين قال:"... والنكرة قبل المعرفة، ألا ترى أن الإنسان أسمه إنسان يجب له هذا الاسم بصورته قبل أن يعرف بإسم، وأكثر ألأسماء نكرات، وهذه النكرات بعضها أنكر من بعض، فكلما كان أكثر عموماً فهو أنكر مما هو أخص منه، فشئ أنكر من قولك: حي، وحي أنكر من قولك: إنسان، فكلما قل ما يقع عليه الاسم، فهو أقرب إلى التعريف، وكلما كثر كان أنكر، فاعلم".(16)

وقال أبو علي:"ولما كان الجمع أقوى من التثنية لأنه يقع على أعداد مختلفة وكان ذلك أعم تصرفاً من التثنية التي تقع لضرب واحد من العدد لا تجاوزه وهو اثنان جعلوا الواو التي هي أقوى من الألف في الجمع الذي هو أقوى من التثنية."(17) وكذا قول المبرد في المقتضب:"فالشئ أعم ما تكلمت به، والجسم أخص منه، والحيوان أخص من الجسم، والإنسان أخص من الحيوان، والرجل أخص من الإنسان، ورجل ظريف أخص من رجل...". (18)

وقوله أيضا: "وأصل الأسماء النكرة وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شئ من أمته. لا يخص واحداً من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل، وفرس، وحائط، وأرض. وكل ما كان داخلاً بالنية في اسم صاحبه فغير مميز منه، إذ كان الاسم جمعهما."(19)

وانظر إلى ما ذهب إليه الأنباري في هذا الصدد حين ذكر في أسرار العربية": فإن قيل: فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟ قيل: لأن التثنية والجمع فرع على المفرد."(20) وقال في موضع آخر:" إن قال قائل: هل المعرفة أصل أو النكرة؟ قيل: لا، بل النكرة هي الأصل، لأن التعريف طارئ على التنكير."(21)

وكذلك قوله في الإنصاف:"أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص، ألا ترى أنك تقول (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت (سوف يذهب) اختص الاستقبال، فاختص بعد شياعه، كما أن يختص الاسم بعد شياعه، كما تقول رجل فيصلح لجميع الرجال،

فإذا قلت (الرجل) اختص بعد شياعه."(22)

وهذا غيض من فيض من آراء النحاة العرب بمفهوم الوسم، ولا يتسع المقام لذكر كامل ما بثوه في مطولاتهم النحوية بهذا الشأن. وكما هو واضح فلا تختلف آراؤهم عن آراء مدرسة براغ وما عقبها من شروحات في هذا المجال. بل أكاد أجزم أن ما استعرضناه من آراء الفريقين يبين لنا أن النحاة العرب الأوائل قد تفوقوا على فقهاء اللغة الغربيين في التنظير والتمثيل لهذا المفهوم.(23)

٤. وجوه اعتراض اللسانيين العرب المحدثين على الوسم: السامرائي و الراجحي مثلا

وبالرغم من هذا التوافق بين المدارس اللغوية في المشرق والمغرب على بديهية ومنطقية مفهوم الوسم، فإننا نجد بعضا من النحويين العرب المحدثين من يرفض هذه المفهوم. بيد أن المتتبع لعلل الرفض لا يجدها قد قامت على دلائل علمية ناهضة مجردة من كل ما يشوش و يعكر صفو البحث العلمي، ناهيك عن التحامل على الآخر والتعسف في المنهج.

ولعل أوضح صور الرفض لهذه البديهية اللغوية هي تلك التي نجدها في ذلك الفصل من كتاب السامرائي "النحو العربي في مواجهة العصر" في معرض رده على ما جاء به الراجحي في كتابه "النحو العربي والدرس الحديث" من أطروحات بشأن الوسم. وبعيداً عن الاتهام وشخصنة الأمور(24) سيجد القارئ أننا نركز بالدرجة الأولى على منهجية التفكير والاستدلال أكثر من تركيزنا على أي شيء آخر.

لقد عدّ السامرائي في معرض تسطيحه للبنيويين (25) أن الوسم لا يعدو كونه "ضربا من ألعب" وادعى أيضا: "أن هذا الذي ذهب إليه التحويليون لإثبات ما اصطلحوا عليه بنية عميقة وأخرى سطحية هو ضرب من العمل لا يتصف بالجد، فمن يقول أن الحاضر أصل والماضي فرع لأن الماضي في الإنكليزية مفتقر لعلامة (ed)، في حين نجد في العربية (ضرب) بلا علامة، وهو فعل ماض، و(يضرب) بعلامة وهو زمن حاضر."(26)

إن ما ذهب إليه السامرائي من فهم للوسم يطرح إشكالات عدة، إلا أنني أود أن أناقش إشكالين اثنين في ما تبقى من هذا المبحث. ولعل أبرز هذه الإشكالات هو ما يتعلق بطبيعة الوسم، أهي مادية بحتة كما يبدو لنا ذلك من استقراء ردود السامرائي في كتابه آنف الذكر، أم أنها أعمق من ذلك بأن تكون معنوية تدرك بالتصور العقلي أيضا؟

سأبين في أدناه أن مذهب السامرائي ليس سليماً وأنه فهم الوسم فهما مادياً شكلياً ليس غير. والإشكال الآخر في طرح السامرائي هو احتجاجه بالإنجليزية قبال العربية وهذا ما سنبين بطلانه أيضا. لنرى أولا ما أقره أسلافنا النحاة من أمارات الوسم، وهل اعتمد العرب في مبانيهم اللغوية واستنباطهم على المادية والوسم الشكلي للألفاظ أم أن ثمة عوامل معنوية مثل الذوق اللغوي والتصور العقلي و ماشابه لها بصماتها في فكرهم اللغوي؟

ولنتأمل رأي ابن جني في هذا الشأن:"ألا ترى إلى (قام)، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، و دلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه... ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول، هذا فعل، ولابد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ تبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله، من موضع آخر لا مسموع ضرب، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل...".(27)

ولنتدبر قول الجرجاني في أسرار البلاغة: "فإذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعراً أو يستجيد نثراً، ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ فيقول: حلو رشيق، وحسن أنيق، وعذب سائغ، وخلوب رائع، فأعلم أنه ليس ينبئك أحوال ترجع إلى أجراس الحروف، وإلى ظاهر الوضع اللغوي، بل أمر يقع من المرء في فؤاده، وفضل يقتدحه العقل من زناده."(28)

وهذان الشاهدان، وغيرهما كثير، يبرهنان بشكل لا ريب فيه أنه لا يشترط أن تكون صيغة الوسم في العربية شكلية بل يمكن أن تكون ذهنية أو تصورية في العقل الذي أظهر بموجبه المتكلم كلامه وبموجبه يتقبل السامع ذلك ولن ينكره. وبفضل هذا الفهم للوسم المبني على الذوق والإحساس اللغوي لدى العرب أمكن للزجاجي أن يميز بين جنس الشمس والقمر:" وغلب القمر على الشمس لأنه مذكر والشمس مؤنثه، وغلب العجاج على رؤبة لأنه ليس فيه تاء التأنيث وفي رؤبة تاء التأنيث."(29) لأن:" التأنيث يكون على ضربين: بعلامة وغير علامة." كما زعم ابن السراج.(30)

فما كان للزجاجي أن يهتدي إلى الفرق بين جنس الشمس والقمر من علامة أو وسم مادي، لا، بل من خلال الذهن أو التصور العقلي، أو من خلال الملكة اللغوية العربية، كما نعتها ابن خلدون.(31) فالموروث اللغوي لا يدير دفته زيد أو عمر من دون الناس، بل هو تراث مرجعيته ثقافة ومعرفة المجتمع برمته. فالمجتمع هو اللبنة الأساسية التي تقرر ماهية الألفاظ ودلالاتها وفق نسق معين ونظام عجيب.

وهذا التفسير الأخير للوسم يحل لنا، من ناحية أخرى، الإشكال الثاني الذي وقع فيه السامرائي حين ظن أنه بمقارنته الماضي في الإنجليزية مع صيغة الماضي العربية مادياً قد أوقع الراجحي في مأزق علمي محرج. وكان لا بد على السامرائي أن يراعي حقيقة عدم مضارعة قوالب العربية لقوالب الإنجليزية الحديثة.(32) فالأخيرة لغة جرمانية غربية مشهورة بافتقارها إلى الإعراب بخلاف العربية الكلاسيكية والقياسية الحديثة التي هي لغات ذات إعراب قوي، ناهيك عن افتقار الإنجليزية إلى ما ذكرنا من عوامل معنوية خلاف الحال في العربية.

وقد عرف العرب الأوائل حقيقة عدم واحدية اللغات في قوالبها، فهذا ابن خلدون يقول في مقدمته:"فلابد من أن تكون ملكة اللغة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم. وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك هي أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد

لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني... وأما غيرها من اللغات فكل معنى أو حال لابد له من ألفاظ تخصه بالدلالة."(33)

وعليه فلا بد لنا حين نريد فرز الموسوم عن غير الموسوم من الألفاظ العربية أن لا نقتصر على هيكل اللفظة بشكل منقطع عن جوهرها الذي يدرك بعوامل معنوية من خلال الإدراك أو التصور العقلي لها. ولا يجوز لنا أن نقيس ما ينطبق على العربية على الإنجليزية، فكلا اللغتين تتباينان تباينا شديدا في قوالبهما.

فلو رجعنا إلى الفعل الماضي (ضرب) الذي ساقه السامرائي وأجرينا عليه الحدود التي وضعها النحاة العرب الأوائل مشفوعة بما أشرنا إليه من تصور عقلي لفهم الألفاظ العربية لوجدنا أن هذا الفعل عند السامع العربي فعل ماض دال على المذكر لقول الزجاجي:" وأما الأفعال فمذكرة كلها."(34) والعدد المفرد ونستدل به بقول الأنباري:"لأن التثنية والجمع فرع على المفرد".(35) وأنه يدل على حدث وزمان معينين:" ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه وزمانه."(36) وعلى فاعله:" ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل...".(37)

بناء على ذلك يمكننا أن نخلص إلى القول أن الفعل الماضي (ضرب) الذي احتج به السامرائي موسوم لزمن معلوم وهو الماضي بخلاف ما ذهب إليه في كتابه من أنه غير موسوم، وصيغة الوسم هذه لا تقتصر على الشكل كما أوضحنا. بل يمكننا أن ندعي أن الفعل الماضي (ضرب) يمكن أن يكون جملة كاملة لدلالته على جنسه وعدده وفاعله كما رأينا.(38) وعليه فلم يأت الراجحي ومدرسة براغ بهتانا أو فاحشة في أمر الوسم. فهذه الشواهد تدل بشكل لا ريب فيه على أن القوم في الشرق والغرب قد توافقوا على ماهية الوسم بأشكاله المادية والمعنوية.

وحقيقة الأمر أن الراجحي هو لم يُصِب حين ادعى في كتابه آنف الذكر أن الوسم خاص بمدرسة براغ، فقد اتضح مما سقناه من كتب الأعلام العرب أنهم سبقوا مدرسة براغ في معرفة هذا المفهوم، لكنك في الوقت نفسه لا ترى النحاة العرب يشيرون إليه صراحة، بل أنهم يدخلون إلى تطبيقاته حسب. ولعل هذا هو الذي جعل الراجحي يظن أن الموسومية قد ظهرت أول ما ظهرت في أوربا. وإن دل هذا على شئ فإنه يدل على غضه طرفه عن الموروث اللغوي العربي الأول، وانبهاره بما جاءت به مدرسة براغ وغيرها من المدارس اللغوية الأوربية.

٥. الخاتمة

يصنف الوسم الألفاظ اللغوية إلى موسومة وغير موسومة، و بعبارة أخرى فإن الوسم يرجع المشتق إلى مشتق منه والفرع إلى متفرع عليه. فالجمع فرع على المفرد، والماضي فرع والمضارع أصل، ذلك لأنك قلبت اللفظة الأصل من حال إلى حال ابتغاء اشتقاق لفظة أخرى تحمل معنى يختلف عن المعنى الأصل. فهذا التغيير و التصيير للمادة الخام من دلالة أصلية إلى أخرى فرعية بقصد إضفاء معنى جديد لها هو مادة مفهوم الوسم.

وقد بدا واضحا في ما ذكرنا في هذا البحث أن الوسم بديهية لغوية حظيت بقبول واسع في حلقات الدرس اللغوي القديم والحديث في المشرق والمغرب على السواء. وصاحب تطور الوسم تشعبات

وتداخلات مع غيره من المفاهيم اللغوية، وكانت في الغالب مدعاة لاستنتاجات لغوية تباينت مرة وتشابهت أخرى.

ولعل القاسم المشترك الأبرز بين آراء النحاة في الغرب والشرق هو توافقهم بشأن ماهية الوسم، فلا خلاف في كونه نوعا من أنواع التخصيص بعد الشياع، وهذا بائن ظاهر في تمثيلات الأعلام من شتى المدارس اللغوية. ولم يَخْلُ التوسع والتشعب في استعمالات الوسم من أعراض جانبية، بل أنه كان مناسبة لصيالات ونقاشات ساخنة، لم تَخْلُ من الشخصنة والتسفيه المتبادل كما رأينا. وهذا الأخير بدا واضحا في إشكالات السامرائي آنفة الذكر.

فظهر لنا في ما سقناه من حقائق بشأن الوسم أن علل رفض الوسم هي إما غلو بعض النحاة العرب المحدثين وانبهارهم بما جاء به النحاة الغربيون، فادعوا للغربيين مالم يدعوه هم لأنفسهم، أو أنهم فهموا الوسم فهما مغلوطا لشحة معلوماتهم بشأنه.

Abstract

This paper provides a contrastive study of the markedness theory according to the positions of western and Arab grammarians. It describes how western grammarians understand markedness, and shows at the same time that Arab grammarians understanding of markedness do not differ from that of the western grammarians. In addition, the positions of modern Arab grammarians will discussed and rejected when mistakes and misunderstanding of markedness will be detecte

هوامش البحث

١. أميل إلى استخدام لفظة "الوسم" على لفظة "ذات العلامة" أو "مُعْلَم" لصعوبة إملائية ولفظية بائنة للقارئ.

٢. سنرى في ما بعد أن الاشتغال بالوسم لم يكن حكرا على علماء اللسانيات الحديثة، بل أن دراسة ظاهرة الوسم كانت شائعة في الدرس اللغوي القديم.

٣. فلا ينكر أحد أن رومان جاكوبسون ونيكولاي تروبتسكوي كانا قد استعملا هذا المفهوم بادئ ذي بدء لخدمة إصواتياتهم الوظيفية التي كانت هي السمة الغالبة لمدرستهم.

٤. أنظر كتابه الموسوم"النحو العربي في مواجهة العصر".

٥. أنظر كتابه الموسوم "النحو العربي والدرس الحديث".

٦. هناك الكثير من اللغويين الذين اعتنوا بجمع جل ما كتب عن معاني الوسم ومجالات تطبيقاته ولعل أبرزهم (تسفيكي ١٩٧٨، كير ١٩٨٨ وكذلك هاسبلماث ٢٠٠٦).

٧. تروبتسكوي (١٩٣٩ ص٦٧).

٨. جاكوبسون (١٩٧١ ص ٣-٤). وقد تعرض لايونز (١٩٧٧ ص ٣٠٦) إلى مفهوم الوسم الدلالي في اللغة الإنجليزية. ويرى لايونز أن لفظة (bitch) مثلا تكون أخص دلالة من لفظة (dog) بسبب كون الأولى دالة على أنثى الكلب دون غيرها، في حين أن الثانية تكون أعم لدلالتها على الكلب ذكراً كان أو أنثى، وعليه فإن الأخيرة غير موسومة.

٩. جاكوبسون (١٩٧١ ص 137).

١٠. جاكوبسون (١٩٧١ ص ٣٥٢). من الواضح أن جاكوبسون في معرض وصف اللغة الروسية حصرا. ويبدو لي أنه نأى بنفسه عن القول بعمومية ما ذهب إليه فيما يخص الجمع مثلا. وهذا هو عين الصواب، فلو آمن جاكوبسون بعالمية فرضياته، لاصطدمت الأخيرة بعوائق وحقائق لغوية تتمتع بها لغات كثيرة تفند ما جاء به. خذ على سبيل المثال وسم

جمع مفردة "كتاب" في العربية. فمجموع الأصوات الداخلة في الجمع "كتب" وهي الكاف والتاء والباء أقل من مجموع الأصوات الداخلة في صيغة المفرد "كتاب". وعليه فالمفرد هو الموسوم في العربية لا الجمع، بخلاف فرضية جاكوبسون.

١١. نيومايير (١٩٩٢ ص ٧٦٣).

١٢. لابد من الإشارة هنا إلى أن مفهوم "التردد" لا يمكن قياسه على كامل الظواهر اللغوية. فكثرة تكرار وتردد ظاهرة لغوية ما لا يعد أمارة على حيادية هذه الظاهرة وعدم وسمها في اللغة المعنية (للتفصيل أنظر: درايير ١٩٩٥ ص ١٠٥ و توملين ١٩٨٦ ص ٣٤).

١٣. لانك آكر (١٩٧١ ص ٧٤).

١٤. لاكوف (٢٠٠٠ ص ٤٤).

١٥. الكتاب/ج ٣/ص ٢٤١-٢٤٢.

١٦. الأصول في النحو/ج ١/ص ١٤٨.

١٧. أنظر "علل التثنية" لابن جني، ص ٤٨، إصدار القاهرة ١٩٩٢.

١٨. ألمقتضب/ج ٤/ص ٢٨٠.

١٩. ألمقتضب/ج ٤/ص ٢٧٦.

٢٠. أسرار العربية/ص ٦٢.

٢١. أسرار العربية/ص٢٤١.

٢٢. الإنصاف/ ج ٢/ ص ٥٤٩- ٥٥٠.

٢٣. لابد لي من الإشارة هنا إلى أن الغربيين قد قطعوا أشواطا بعيدة في التنظير لهذا المفهوم في عصرنا الحاضر، ولا دراسات رصينة تذكر قد صدرت من جانب اللغويين العرب بهذا الشأن.

٢٤. وهذا هو ما انتهجه السامرائي في معرض تسطيحه لما جاء به البنيويون و التحويليون، بل وكل ما يتصل بالدرس اللغوي سواء ما يتعلق بمدرسة براغ أو غير ذلك (أنظر كتابه: "النحو العربي في مواجهة العصر").

٢٥. أنظر كتابه "النحو العربي في مواجهة العصر".

٢٦. أنظر كتابه "النحو العربي في مواجهة العصر"/ص٦٢.

٢٧. الخصائص/ج ٣/ص ١٠٠-١٠١. أنظر كذلك ص ٢٦٥ – ٢٦٦ من نفس الكتاب.

٢٨. أسرار البلاغة/ص ٤.

٢٩. شرح الجمل للزجاجي/ج ١/ص ٣٨.

٣٠. ابن السراج/الأصول في النحو/ج ٢/ ص ٣٨.

٣١. ألمقدمه/ص ٧٠٠.

٣٢. على العكس من ذلك الإنجليزية القديمة التي هي ذات إعراب يختلف تماما عن إنجليزية اليوم. أنظر مثلا (لينرت ١٩٩٠) بهذا الخصوص.

٣٣. ألمقدمه/ص ٧٠٠.

٣٤. الجمل/ج ٢/ص ٢٢٨.

٣٥. أسرار العربية/ص ٦٢.

٣٦. الخصائص/ج ٣/ص ١٠٠-١٠١. انظر كذلك ص ٢٦٥ – ٢٦٦ من نفس الكتاب.

٣٧. الخصائص/ج ٣/ص ١٠٠-١٠١.انظر كذلك ص ٢٦٥ – ٢٦٦ من نفس الكتاب.

٣٨. وهذا ما نلاحظه في لغات كثيرة في العالم، لكنها تبدو أكثر وضوحا في لغات سكان المكسيك الأصليين المسماة " Sierra Popoloca" (أنظر: مولر ٢٠٠٥).

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية

- ابن السراج: ألأصول في النحو (١٩٩٩). مطبعة الرساله: بيروت.
- ابن جني: علل التثنية (١٩٩٢). مكتبة الثقافة الدينية: ألقاهره.
- ابن جني: الخصائص (١٩٩٠). دار الشؤون الثقافية: بغداد.
- ابن خلدون: ألمقدمه (٢٠٠٤). دار الفجر للتراث: ألقاهره.
- الأنباري: ألإنصاف (١٩٦١، ج ١ & ٢). دار إحياء التراث العربي: ألقاهره.
- الأنباري: أسرار العربية (١٩٩٩). دار الأرقم: بيروت.
- الجرجاني: أسرار ألبلاغة (١٩٨٣). دار المسيرة.
- الراجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث (١٩٨٦). دار النهضة العربية.
- الزجاجي: شرح الجمل (٢٠٠٣). دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- السامرائي، إبراهيم: النحو العربي في مواجهة العصر (١٩٩٧). دار عمار: عمان/الأردن.
- المبرد: ألمقتضب (١٩٩٤). مطبعة وزارة الأوقاف. ألقاهره.
- سيبويه: الكتاب (١٩٨٣). دار الكتب العالمية: بيروت.

المصادر الأجنبيه

- Dryer, M. (1995): Frequency and pragmatically unmarked word order. In: *Word Order in Discourse* 105-136.
- Gair, J. W. (1988): Kinds of markedness. In: Suzanne Flynn and Wayne O'Neil (eds.) *Linguistic theory in second language acquisition*. Dordrecht: Kluwer, 225-50.
- Haspelmath, M. (2006): Against Markedness. In: *Journal of Linguistics* 41 (2005) or 42 (2006).
- Jakobson, R. (1971). "Zur Struktur des russischen Verbums". In: *Charistera Guglielmo Mathesio*, Prague, 74-84. (Also in: *Selected Writings, vol. 2*).
- Lakoff, R. T. (2000): *The language war*. Berkeley: University of California Press.
- Langacker, R. W. (1991): *Foundations of Cognitive Grammar*. Vol. II: Descriptive Application. Stanford University Press.
- Lyons, J. (1977): *Semantics* (I). Cambridge University Press.
- Martin, L. (1990): *Altenglisches Elementarbuch*. de Gruyter Publishers.
- Müller, G. (2005): *Subanalyse verbaler Flexionsmarker*. Available as pdf. on http://www.uni-leipzig.de/~muellerg/mu181.pdf
- Newmeyer, F. (1992): "Iconicity and generative grammar." *Language* 68: 756-796.
- Tomlin, R. S. (1986): *Basic word order*. Mackays of Chatham Ltd.
- Trubetzkoy, N. (1939): *Grundzüge der Phonologie*. Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht.
- Zwicky, A. (1978): "On markedness in morphology". *Die Sprache* 24: 129-143.